

**«مقارنة وضعية المالية العامة في الدول الإسلامية»
عرض من طرف طلبة السنة الثانية ماستر (Master2)
في إطار محاضرة استراتيجيات وسياسات المالية العامة**

-غرداين حسام - لحسين سالم - تلي هشام
تحت إشراف أ.د/ باركة محمد الزين

مقدمة :

لقد ارتبط مفهوم ومضمون المالية العامة في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد أن كان علم المالية العامة في المفهوم التقليدي مقتصر على البعد المالي الحسابي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة بعضها اقتصادية وأخرى اجتماعية ومالية، هذه الأبعاد هي التي جعلتنا اليوم نلاحظ تباينا واختلافا واضحا بين وضعية المالية العامة لمختلف دول العالم.

انطلاقا من ذلك سوف نحاول من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على وضعية المالية العامة في الدول الإسلامية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- 1- ما هو حجم الإيرادات الحكومية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي؟
- 2- ما مدى مساهمة العوائد الضريبية في الإيرادات الحكومية؟
- 3- ما هو حجم النفقات الحكومية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي؟
- 4- ما هي نسبة الإيرادات الحكومية، النفقات الحكومية، إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؟
- 5- ما مقدار معدل الضغط الضريبي في هذه الدول؟

1- ما هي المالية العامة

1-1- تعريف المالية العامة

عرفت المالية العامة قديما بأنها العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وإيراداتها أو بمعنى آخر هي العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبع بها هذه

الحاجات.

وهي في معناها الحديث: هي دراسة لاقتصاديات القطاع العام، كما عرفها آخرون بما يلي: المالية العامة هي ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الإرادي والإنفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ومن التعريف السابق نستنتج عدة عناصر أساسية تكون في مجموعها مضمون دراسة المالية العامة:

- 1- تحديد حجم الحاجات العامة الواجبة للإشباع.
- 2- تحديد الوسائل والأدوات التي بموجبها يتم توفير الموارد لإشباع حاجت المجتمع.
- 3- تحديد تأثير نشاط الدولة على الاقتصاد القومي ككل.

2-1- النفقات العامة

1-2-1 - تعريف :

تمثل دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم.

1-2-2- حجم النفقات العامة

إن دراسة حجم النفقات العامة تلقي اهتماما بالغاً من طرف علماء المالية العامة سواء ناحية تبيان: أولاً: الضوابط التي تحكم سلوك الدولة أو الهيئات العامة وهي بصدد إجراء نفقاتها العامة، وثانياً: حدود النفقات العامة والعوامل المؤثرة على حجمها بالزيادة أو

النقصان، وثالثا دراسة الأسباب المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.

1-2-3- حدود النفقات العامة

فالنفقات العامة عبارة عن مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة.

1-2-4- ظاهرة تزايد النفقات العامة

إن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

1-3- الإيرادات العامة

تعرضنا في الفصل السابق إلى تحديد حجم النفقات العامة، وتطور هذه النفقات وآثارها، وتتطلب النفقات العامة إلى إيرادات عامة لتغطيتها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات العامة، وتعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، بإتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها، وبالتالي تصبح الإيرادات العامة هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام.

ولقد أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة؛ الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها، ولقد تعددت في العصر الحديث مصادر الإيرادات العامة واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، ويعرض الفكر المالي العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة على أساس التمييز بين أنواعها المختلفة إلى أقسام مختلفة يضم كل منها الموارد المتحددة في الطبيعة أو المشابهة في

الخصائص.

كما اقترح البعض الآخر التمييز بين نوعين من الإيرادات العامة: إيرادات اختيارية يدفعها الأفراد دون إجبار من الدولة كإيرادات ممتلكات الدولة الخاصة -الدومين الصناعي والتجاري- والقروض الاختيارية، وإيرادات إجبارية يدفعها الأفراد جبرا إلى الدولة وهي الأكثر أهمية كالرسوم والضرائب والقروض الإجبارية، إلى جانب الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل من جهتها كالإعانات والمنح التي تتلقاها.

وقسم البعض الآخر الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية والتي تحصل عليها الدولة سنويا بصفة منتظمة أو دورية كإيرادات ممتلكاتها الخاصة والضرائب والرسوم، والإيرادات غير العادية أو الاستثنائية التي لا تتكرر سنويا وإنما تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر حسب الحاجة كالقروض والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكات الدولة.

1-4- قائمة المؤشرات الفتوية المتعلقة بالمالية العامة

المؤشر	التعريف
إجمالي عائدات الضرائب Total Tax Revenue	تشير إلى التحويلات الإجبارية إلى الحكومة المركزية لتحقيق الأهداف العامة (التحويلات الإجبارية مثل الغرامات المالية، العقوبات، ومعظم مساهمات التأمين الاجتماعي)
إجمالي عائدات الضرائب، حصتها من العائدات الحكومية Total Tax Revenue, Share in Government Revenues	يعطي النسبة المئوية لاجمالي الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات الحكومية.
العائدات الحكومية Gouvernement Revenues	العائدات الحكومية تتكون من المتحصلات النقدية من الضرائب والمساهمات الاجتماعية، والإيرادات الأخرى مثل الغرامات المالية والرسوم، والإيجار، والدخل من الممتلكات أو المبيعات.
العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي Government Revenues, Share in GDP	تعطي النسبة المئوية للإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، بالعملة الوطنية.

النفقات الحكومية هي الدفع النقدي الذي تقوم به الحكومة لتشغيل أنشطتها عند تأمينها للسلع والخدمات. وتشمل هذه النفقات مكافآت المستخدمين (مثل الأجور والرواتب)، والفوائد والدعم المالي، والمنح والفوائد الاجتماعية والتكاليف الأخرى.	النفقات الحكومية Gouvernement Expenditures
يعطي النسبة المئوية للنفقات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، العملة الوطنية.	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي Government Expenditures, Share in GDP
تشمل الإعانات، والمنح، وغيرها من الاستحقاقات الاجتماعية جميع التحويلات الغير معوضة والغير ممكن تسديدها على الحساب الجاري إلى المؤسسات الخاصة والعامة؛ ومنح الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، وغيرها من الوحدات الحكومية، والضمان الاجتماعي.	دفعات الإعانات Subsidies Payments
يشمل تسديد الفوائد مدفوعات فوائد الديون الحكومية – متضمنة السندات طويلة الأجل، القروض طويلة الأجل، والديون الأخرى – إلى المقيمين المحليين والأجانب.	مدفوعات الفوائد Interest Payments
ميزان الميزانية الحكومية هو الفرق بين العائدات الحكومية والنفقات الحكومية.	ميزان الميزانية الحكومية Balance of Gouvernement Budget
هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي بحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة وهو بذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً أو خارج هذه المنطقة.	إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product)

المصدر: قاعدة البيانات لمركز انقرة www.sesric.org

2- وضعية المالية العامة في الدول الإسلامية

1-2- دول منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)

1-1-2- التعريف بالمنظمة :

تعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة،

وتتضمن في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات. وتعتبر المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لصون مصالحه والتعبير عنها تعزيزا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم. ولدمج الجهود والتكلم بصوت واحد لحماية وضمان تقدم مواطنيهم وجميع مسلمي العالم البالغ عددهم ما بين 13 مليار إلى 15 مليار نسمة. الدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان (البوسنة وألبانيا)، المقر الرسمي في جدة والأمين الحالي إياد بن أمين مدني والذي خلف أكمل الدين إحسان أوغلو في يناير 2014، وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالملكة المغربية يوم 12 رجب 1398 هجرية (الموافق 25 سبتمبر 1969) ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وبإجماع جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تم تغيير اسم المنظمة من منظمة (المؤتمر الإسلامي Organization of the Islamic Conference)، إلى (منظمة التعاون الإسلامي Organization of Islamic Cooperation) جاء ذلك في افتتاح أعمال الدورة (38) لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا)، في عاصمة جمهورية كازاخستان، أستانة، يوم الثلاثاء 28 جوان 2011.

2-1-2- الدول الأعضاء :

تضم منظمة المؤتمر الإسلامي في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات وهي كالتالي :

اذربيجان، افغانستان، البانيا، اوزبكستان، اوغندا، اندونيسيا، ايران، الاردن، الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السنغال، السودان، الصومال، العراق، الغابون، الكامبيرون، الكويت، المالديف، المغرب، النيجر، اليمن، باكستان، بروناي، دار السلام، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، تركمنستان، تركيا، تشاد، توغو، تونس، جزر القمر، جيبوتي، ساحل العاج، سوريا، سورينام، سيراليون، طاجيكستان، عمان، غامبيا، غويانا، غينيا، غينيا بيساو، فلسطين، قطر، قيرغيزيا، كازخستان، لبنان، ليبيا، مالي، ماليزيا، مصر، موريتانيا، موزمبيق، نيجيريا.

2-2- وضعية المالية العامة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي

2-2-1- الإيرادات والنفقات

• على المستوى الكلي :

- **الإيرادات:** باستثناء السقوط الواضح في سنة 2000 بنسبة تقارب 28.7 % مع تسجيل انحدار بسيط في سنة 2002 يقدر بـ 1.2 %، الإيرادات الحكومية الإجمالية لدول المؤتمر الإسلامي تزايدت بشكل لافت من 185 بليون دولار أمريكي إلى 564 بليون دولار أمريكي في غضون عشر سنوات بمعدل نمو سنوي نسبته 13.2 % .
- **النفقات:** بالنسبة لجانب النفقات الحكومية الإجمالية فقد بلغت مستوى 443 بليون دولار أمريكي في سنة 2008 بينما كانت 147 بليون دولار أمريكي في العشر سنوات الماضية يعني في سنة (1998) ،
و ذلك ما سيوضحه الشكل رقم (01).

شكل (01): الإيرادات والنفقات الحكومية في الدول الأعضاء في OIC للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008



المصدر : قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية) SESRIC ((BASEIND

• على المستوى الفردي :

- **الإيرادات:** على المستوى الفردي للدول فإن تركيا وإيران كانتا الدولتين الوحيدتين

التي سجلت إيرادات حكومية تجاوزت 100 بليون دولار أمريكي في سنة 2008 . إضافة إلى هذا فإن تركيا ، إيران والجزائر تمثل وحدها فقط أكثر من 56 % من مجموع إيرادات كل دول المؤتمر الإسلامي والمقدرة بـ 564 بليون دولار أمريكي بأسهم مالية على التوالي 24.9 % ، 18.4 % و 12.9 % من نفس السنة (2008).

- النفقات :بالنسبة للنفقات فإن تركيا وحدها سجلت بما نسبته 32.10 % من مجموع نفقات كل دول المؤتمر الإسلامي والمقدرة بـ 443 بليون دولار أمريكي في سنة 2008 ، إيران ومصر هما كذلك حذوا حذو تركيا من خلال إنفاق 69.70 و 49.3 بليون دولار أمريكي على التوالي .

• مدى مساهمة الضرائب في الإيرادات الحكومية

الضرائب تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية على العموم ، بالنسبة للدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي فإن الإيرادات الضريبية الإجمالية كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الحكومية بقت على حالها مع تقلبها أحيانا من وقت إلى آخر .

ففي سنة 1999 ، 58.6 % من الإيرادات الحكومية أتت من خلال الضريبة على الدخل . بعد الانخفاض الثابت لفترة ثلاث سنوات حصة الإيرادات من الضرائب أصبحت 50.8 % في سنة 2001 وهذا تبعته قفزة سريعة في سنة 2002 قدرت بـ 07 نقاط مئوية .

إيرادات الضرائب مثلت أقل من النصف بنسبة قدرت بـ 48.2 % من الإيرادات الحكومية خلال سنة 2005 وهذا راجع الى التراجع والانخفاض الثابت المسجل في السنوات الثلاث الأخيرة .

في سنة 2008 ، مساهمة الإيرادات الضريبية في حجم الإيرادات الإجمالية الحكومية رجعت إلى القيمة التي كانت عليها في سنة 1999. حيث أن ما مقداره 58.5 % من إجمالي الإيرادات الحكومية لكل الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي تحصل عليها من خلال الضرائب المحصلة (taxes charged)

و ذلك ما يوضحه الشكل (02) : نسبة العوائد الضريبية من العوائد الحكومية في الدول الأعضاء في OIC للفترة الممتدة من 1999 الى 2008



المصدر : قاعدة بيانات البيزند المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية

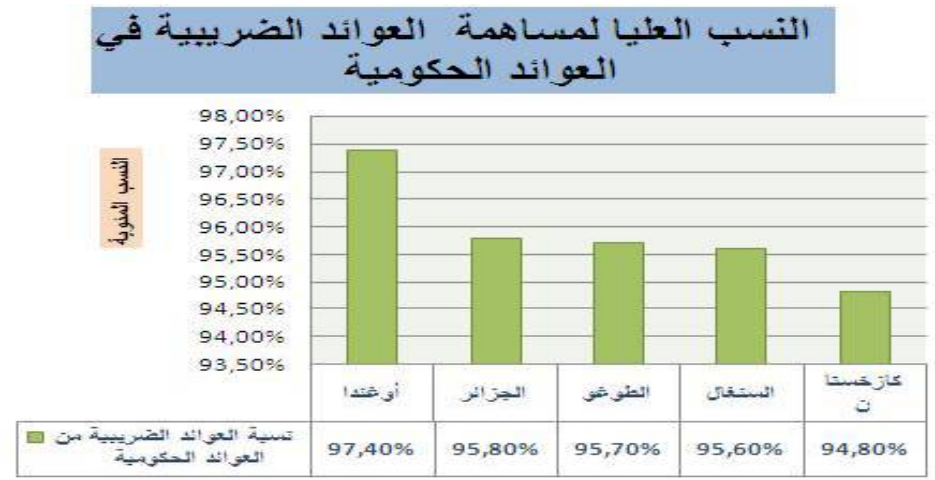
Source: (SESRIC BASEIND)

إذا أخذنا معدل هذه التذبذبات ما بين 1999 و 2008 يمكن القول أن 55% من إجمالي الإيرادات الحكومية أتت من خلال الضرائب (الرسومات) في الدول الأعضاء للمؤتمر الإسلامي في حين كانت حوالي 61% في مجموع دول العالم.

- على المستوى الفردي : على المستوى الفردي للدول ، فإن الفرق كبير جدا فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك واضح من خلال الشكل (3) والشكل (4)، فبينما بلغت أكثر من 90% من العائدات الحكومية لثمن دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهي كالاتي: أوغندا ، الجزائر ، الطوغو ، السنغال ، كازاخستان ، غينيا ، بنين ، بوركينا فاسو تم جنيها من خلال الضرائب ، كانت مساهمات الضرائب المحصلة في الإيرادات الحكومية منخفضة في دول أخرى على غرار الكويت بنسبة 2% والبحرين بـ 4.3% والإمارات العربية المتحدة بـ 17.2% هذا إضافة إلى عمان وإيران أين شكلت عائدات الضرائب ثلث كل العائدات الحكومية ، أما إذا نظرنا إلى اليمن

وجزر المالديف وقطر فلم تتجاوز مساهمة العائدات الضريبية المستحقة 50% من إجمالي العائدات الحكومية. وفقا لذلك فإن الدخل من الضرائب مثل تقريبا 90% من العائدات الحكومية في دول ما تحت الصحراء الإفريقية (SSA)، بينما كانت 44% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وما بين 73-83% في كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادي (EAP)، أوروبا وآسيا الوسطى (ECA) وجنوب آسيا (SA) والتي تمثل كلها مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC).

شكل 03: القيم العليا من مساهمة العوائد الضريبية في العائدات الحكومية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي



المصدر: قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)

Source: SESRIC BASEIND

شكل 04: القيم الدنيا من مساهمة العوائد الضريبية في العائدات الحكومية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي



المصدر : قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)

Source: SESRIC BASEIND

خلال العشر سنوات الممتدة من 1999 إلى 2008 تم حساب متوسطي مساهمة الإيرادات الحكومية، و حصة النفقات الحكومية من الناتج الداخلي الإجمالي (GDP) قصد وضع مقارنات ما بين المجموعات المكونة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. هذه المجموعات هي :

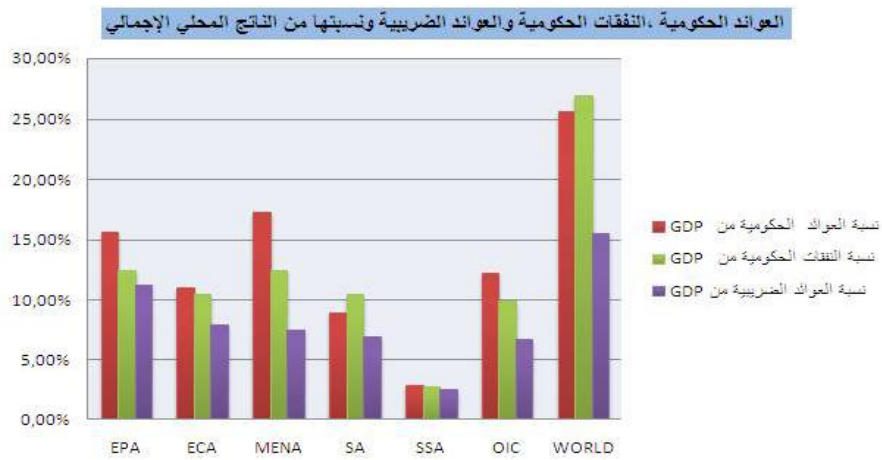
- دول شرق آسيا والمحيط الهادي (East Asia and Pacific (EAP)
- دول ما تحت الصحراء الإفريقية (Sub-Saharan Africa (SSA)
- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East and North Africa (MENA)
- دول أوروبا ووسط آسيا (Europe and Central Asia (ECA)
- دول جنوب آسيا (Asia South (SA)

انطلاقا بالنظر إلى الشكل (5) :

فانه حينما نقارن ما بين الإيرادات والنفقات الحكومية من خلال هذا الشكل فبالإمكان القول أن مساهمة الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية في الناتج الداخلي الإجمالي

(GDP) فاقت نسبة أو حصة النفقات من هذا الأخير، في كل المناطق باستثناء دول جنوب آسيا (SA)، وذلك كما هو موضح .

شكل (05): الإيرادات الحكومية ، النفقات الحكومية ، إجمالي الإيرادات الضريبية كنسب مئوية من (GDP) (القيمة المتوسطة للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008) .



المصدر : قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)

Source: SESRIC BASEIND

- بالنسبة للإيرادات : ما بين 1999 وسنة 2008 متوسط الإيرادات الحكومية مثلث ربع 1/4 الإنتاج الداخلي الإجمالي (GDP) على المستوى العالمي أي بنسبة 25.7 %، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 12.3 % بالنسبة لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)

على خلاف باقي دول منظمة المؤتمر الإسلامي OIC فإن دول مجموعة MENA و EAP كانت المناطق الوحيدة التي فاق لديها متوسط مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج الداخلي الإجمالي ، متوسط جميع دول OIC بنسب قدرت على التوالي بـ 17.3 % و 15.7 %، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه متوسط هذه المساهمة 2.8 % بالنسبة لدول (SSA) . و 10% بالنسبة لمناطق ECA ، SA .

- بالنسبة للنفقات : بالنسبة للنفقات الحكومية فنسبتها (حصتها) من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط كانت تقريبا متماثلة في كل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث صرفت حوالي العشر (1/10) من الناتج الداخلي الإجمالي ، بينما قاربت هذه النسبة 27% في مجموع دول العالم، الاستثناء الوحيد ما بين مجموعة (OIC) رصد في دول (SSA) بنسبة ضئيلة قدرت بـ 2.7% .

بالنسبة للدول الأعضاء في (OIC) متوسط العوائد الضريبية كانت 6.8% من الناتج الداخلي الإجمالي (GDP) للفترة الممتدة ما بين سنتي 1999 و 2008 ، في نفس الفترة قدرت هذه النسبة بـ 15.6% في مجموع دول العالم . من بين دول (OIC) ، كانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج الداخل الإجمالي بالنسبة لدول (SSA) هي الأقل مقارنة مع متوسط دول (OIC) بنسبة قدرت بـ 2.5% ، على النقيض من ذلك فأعلى متوسط مساهمة سجل في دول (EAP) حيث بلغت النسبة 11.3% .

1-3- مقارنة المالية العامة لبعض الدول الإسلامية :

سوف نحاول أن نقارن بين الدول الإسلامية المصدرة للنفط وأخذنا كعينة (الجزائر وإيران واندونيسيا) والدول المستوردة للنفط وأخذنا كعينة (المغرب ، مصر وتونس) .
مؤشرات المقارنة هي :

- 1- تعبئة الموارد (إجمالي الإيرادات الضريبية)
- 2- الناتج المحلي الإجمالي (مساهمة الإيرادات الحكومية وحصصة النفقات)
- 3- معدل الضغط الضريبي

1-1-1- تعبئة الموارد .(إجمالي الإيرادات الضريبية)

• إجمالي الإيرادات الضريبية :

تختلف الإيرادات الضريبية بين الدول النفطية والدول المستوردة للنفط ، حيث أن أهم الضرائب المكونة للنظام الضريبي للدول الإسلامية المستوردة للنفط هي : الضريبة على

الدخل ، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة . أما النظام الضريبي في الدول النفطية فيتسم بثنائية الإيرادات الضريبية متمثلة في الجباية العادية (الضريبة على الدخل ، الضريبة على أرباح الشركات ، الرسم على القيمة المضافة) والجباية البترولية.

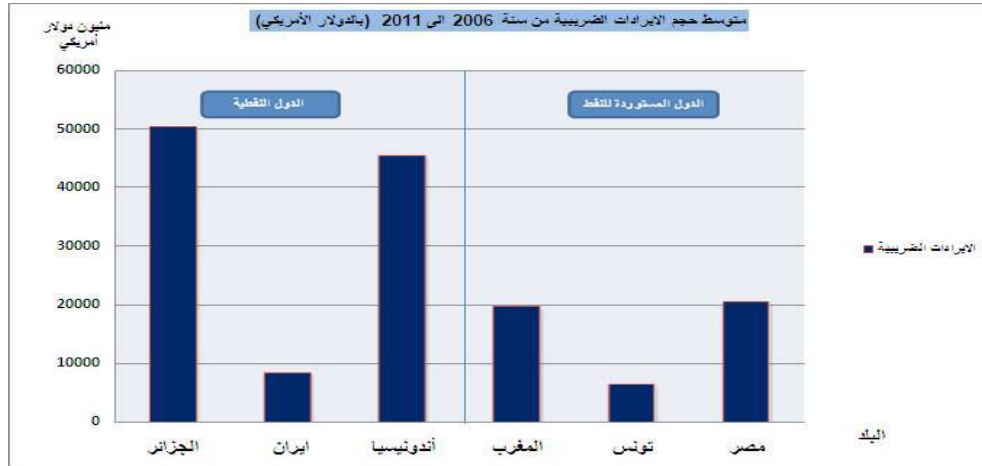
الجدول 01: إجمالي الإيرادات الضريبية في بعض الدول الإسلامية المصدرة والمستوردة للنفط

السنوات							
2011	2010	2009	2008	2007	2006	الوحدة	البلد
الدول المصدرة للنفط							
65 344.16	692.04 49	195.32 42	197.59 60	169.14 42	730.33 41	مليون دولار أمريكي	الجزائر
		316.12 11	021.30 9	218.98 7	685.22 5	مليون دولار أمريكي	إيران
72 347.75	919.16 57	054.10 53	409.40 53	648.80 40	877.79 33	مليون دولار أمريكي	اندونيسيا
الدول المستوردة للنفط							
21 996.69	614.36 20	213.84 20	868.88 21	822.28 17	910.88 14	مليون دولار أمريكي	المغرب
625.89 7	085.08 7	563.46 6	321.98 6	319.02 5	725.65 4	مليون دولار أمريكي	تونس
26 853.83	836.86 23	820.32 22	181.41 19	983.99 15	670.56 13	مليون دولار أمريكي	مصر

المصدر: قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)

SESRIC BASEIND

شكل رقم 06: متوسط حجم الإيرادات الضريبية من سنة 2006 إلى 2011 بالدولار الأمريكي



• نسبة الإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي):

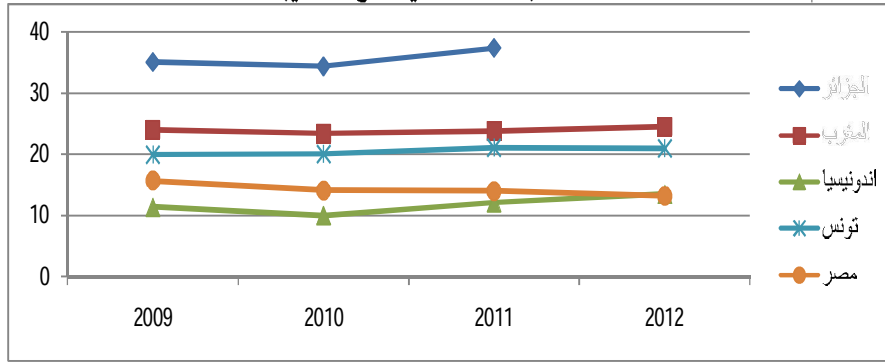
تشير إيرادات الضرائب إلى التحويلات القصيرة إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة. وتُستثنى من ذلك تحويلات قصيرة معينة مثل الغرامات والجزاءات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتُعامل الأموال المردودة وتصحيحات إيرادات الضرائب التي تم تحصيلها بطريق الخطأ على أنها إيرادات سلبية.

و الجدول رقم 02 يظهر ذلك :

البلد	2009	2010	2011	2012
الجزائر	35.1%	34.4%	37.4%	--
إندونيسيا	11.4%	10%	12.5%	13%
المغرب	24.0%	23.4%	23.8%	24.5%
تونس	20.0%	20.1%	21.1%	21.0%
مصر	15.7%	14.1%	14.0%	13.2%

المصدر: صندوق النقد الدولي، الكتيب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة وملفات البيانات، وتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بإجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم 07: نسبة الإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي):



• إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح التجارية)

يقيس إجمالي سعر الضريبة مقدار الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع على منشآت الأعمال بعد المحاسبة عن الخصومات (الاستقطاعات) والإعفاءات. المسموح بها كنسبة مئوية من الأرباح التجارية. ويتم استبعاد الضرائب المستقطعة (مثل ضريبة الدخل الشخصي) أو التي يتم تحصيلها وتوريدها إلى مأموريات الضرائب (مثل ضرائب القيمة المضافة، أو ضرائب المبيعات، أو الضرائب المستحقة على السلع والخدمات).

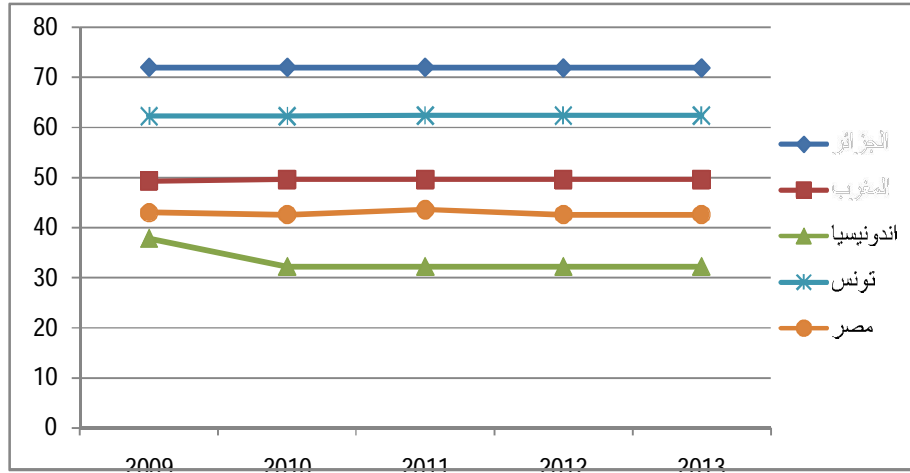
و الجدول رقم 03 يظهر ذلك :

البلد	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	72.0	72.0	72.0	71.9	71.9
إندونيسيا	37.8	32.2	32.2	32.2	32.2
المغرب	49.3	49.6	49.6	49.6	49.6
تونس	62.3	62.3	62.4	62.4	62.4
مصر	43.0	42.6	43.6	42.6	42.6

المصدر: البنك الدولي، مشروع ممارسة أنشطة الأعمال

(<http://www.doingbusiness.org>).

الشكل رقم 08: إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح التجارية)



2-3-2- الناتج المحلي الإجمالي (مساهمة الإيرادات الحكومية وحصة النفقات)

جدول رقم 05: إجمالي العائدات الحكومية ، حصتها من إجمالي الناتج المحلي :

الدول المصدرة للنفط : الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات						المؤشر	البلد
2011	2010	2009	2008	2007	2006		
036.95 71	521.24 53	055.54 45	773.84 62	755.63 44	980.40 43	العائدات الحكومية	الجزائر
409,4 174	965,43 144	533,81 120	419,42 133	819,83 112	566,23 102	الناتج المحلي الإجمالي	
40,73	36,92	37,38	47,05	39,67	42,88	العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	

		024.50 39	479.88 38	601.58 34	390.24 27	العائدات الحكومية	إيران
		220,02 135	180,81 128	468,9 108	659,86 83	الناتج المحلي الإجمالي	
		28,86	30,02	31,90	32,74	العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	اندونيسيا
		361.00 71	796.40 79	641.50 57	696.55 51	العائدات الحكومية	
		985,96 463	632,44 409	136,77 327	452,13 276	الناتج المحلي الإجمالي	
		15,38	19,48	17,62	18,70	العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	

جدول رقم 06: إجمالي العائدات الحكومية ، حصتها من إجمالي الناتج المحلي :

الدول المستوردة للنفط : الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات						المؤشر	البلد
2011	2010	2009	2008	2007	2006		
886.37 30	006.51 28	075.39 28	844.04 28	659.10 24	831.20 20	العائدات الحكومية	المغرب
418,82 92	960,14 87	335,8 84	307,23 79	961,43 70	468,41 66	الناتج المحلي الإجمالي	
33,42	31,84	33,29	36,37	34,75	31,34	العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	
475.94 17	211.25 10	383.02 9	997.81 8	504.98 7	742.45 6	العائدات الحكومية	تونس
590,73 53	394,28 35	739,07 32	835,53 30	816,82 27	529,91 25	الناتج المحلي الإجمالي	
32,61	28,85	28,66	29,18	26,98	26,41	العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	

040.10 42	809.30 41	225.51 39	585.37 34	28237.36	301.17 24	العائدات الحكومية	مصر
191 788,77	721,95 168	711,4 145	218,57 125	120,05 104	358,1 86	الناتج المحلي الإجمالي	
21,92	24,78	26,92	27,62	27,12	28,14	العوائد الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	

المصدر: قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)

SESRIC (BASEIND)

جدول رقم 07: إجمالي النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي :
الدول المصدرة للنفط : الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات						المؤشر	البلد
2011	2010	2009	2008	2007	2006		
892.91 51	345.72 35	798.50 30	914.62 30	672.98 23	651.54 19	النفقات الحكومية	الجزائر
409,4 174	965,43 144	533,81 120	419,42 133	819,83 112	566,23 102	الناتج المحلي الإجمالي	
29,75	24,38	25,55	23,17	20,98	19,16	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	إيران
		199.06 30	565.50 26	456.61 20	943.69 18	النفقات الحكومية	
		220,02 135	180,81 128	468,9 108	659,86 83	الناتج المحلي الإجمالي	
		22,34	20,73	18,86	22,64	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	اندونيسيا
		097.58 73	569.63 75	116.40 56	217.79 49	النفقات الحكومية	
		985,96 463	632,44 409	136,77 327	452,13 276	الناتج المحلي الإجمالي	
		15,75	18,45	17,16	17,80	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	

جدول رقم 08 : إجمالي النفقات الحكومية ، حصتها من إجمالي الناتج المحلي :
الدول المستوردة للنفط : الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات						المؤشر	البلد
2011	2010	2009	2008	2007	2006		
663.52 30	706.57 26	626.52 23	118.27 24	662.40 20	434.35 18	النفقات الحكومية	المغرب
418,82 92	960,14 87	335,8 84	307,23 79	961,43 70	468,41 66	الناتج المحلي الإجمالي	
33,18	30,36	28,02	30,41	29,12	27,73	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	تونس
437.58 12	867.03 9	128.87 9	426.82 8	281.47 7	599.84 6	النفقات الحكومية	
590,73 53	394,28 35	739,07 32	835,53 30	816,82 27	529,91 25	الناتج المحلي الإجمالي	مصر
34,44	27,88	27,88	27,33	26,18	25,85	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	
955.59 55	686.07 48	825.68 43	958.61 37	547.13 30	295.11 28	النفقات الحكومية	مصر
788,77 191	721,95 168	711,4 145	125 218,57	120,05 104	358,186	الناتج المحلي الإجمالي	
29,18	28,86	30,08	30,32	29,33	32,76	النفقات الحكومية، حصتها من إجمالي الناتج المحلي	

المصدر: قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)
SESRIC (BASEIND)

شكل رقم 09: العوائد الحكومية، النفقات الحكومية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي :



جدول رقم 09: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدول المصدرة للنفط											
الجزائر	4.7	6.9	5.2	5.3	2.7	3.0	4.1	2.4	3.3	3.6	3.2
إيران	7.5	7.2	5.1	4.7	5.3	5.8	4.5	3.2	3.0	3.1	3.0
اندونيسيا	4.5	4.8	5	5.7	5.5	6.3	6.0	4.6	6.1	6.2	6.5
الدول المستوردة للنفط											
المغرب	3.2	5.5	4.2	3.0	7.3	3.5	5.4	4.9	3.2	3.9	4.6
تونس	1.7	5.6	6	4.1	5.3	6	5.5	3.3	3.7	1.3	5.6
مصر	3.2	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	6.6	4.7	5.0	1.0	4.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، 2008، قاعدة بيانات البيزند لمركز أنقرة، قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

2-3-3- معدل الضغط الضريبي:

• مفهوم الضغط الضريبي:

تستعمل الكثير من المصطلحات لتعريف وفهم العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الإجمالي، فالبعض يطلق عليه الضغط الضريبي كما هو عند (OCDE) والبعض الآخر مستوى الحماية أو العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني، مهما اختلفت التسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني. ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية. إن هذه الأهمية مستمدة من كونه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني ودون إلحاق ضرر بالأفراد.

نظريا تتحدد نسبة الضغط الضريبي الإجمالي المثل بـ 25% (حسب الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك) إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الاقتصاديات المتقدمة .

تتسم الدول النامية (ومنها الدول الإسلامية) في هذا المجال بـ :

- 1- انخفاض الضغط الضريبي مقارنة مع مثيلاتها من البلدان المتقدمة .
- يعود انخفاض الضغط الضريبي بالدول النامية إلى :
- انخفاض الدخل الوطني بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية .
- تخلف الهياكل الضريبية .
- ضعف التشريع الضريبي ، وكثرة الثغرات القانونية ، وعدم كفاية الإدارة الضريبية .
- كثرة الإعفاءات .
- تعقد النظم الضريبية وكثرة التعديلات مما يصعب التحكم فيها إداريا .
- انخفاض الوعي الضريبي ، لدى الأفراد المكلفين .
- 2- تفاوت في مستوى الضغط الضريبي فيما بين الدول الإسلامية وأن هذا المستوى قد شهد تطورا في بعض الدول من جراء التغيرات الاقتصادية التي عرفتتها .
- مشاكل استعمال الضغط الضريبي في الدول الإسلامية :

لدراسة الضغط الضريبي في الجزائر ، باعتباره العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي ، فإنه يجب تحديد هذين المتغيرين ، بمعنى ما هي طبيعة الإيرادات الضريبية ؟

فيما يخص الإيرادات الضريبية تصادفنا مشكلتان :

المشكلة الأولى : تتمثل في عدم ظهور الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية في الإيرادات الضريبية وبالتالي فإن حساب الضغط الضريبي خارج هذه الإيرادات قد لا

يعبر عن مستواه الحقيقي .

المشكلة الثانية : والتي نعتبرها مهمة ، هي ثنائية الإيرادات الضريبية متمثلة في الحماية العادية والحماية البترولية وفي هذا الإطار تثار مشكلة إيرادات الحماية البترولية هل تأخذ في حساب الضغط الضريبي أم لا ؟

بالنظر إلى الإحصائيات الرسمية وقوانين المالية السنوية ، فإن الحماية البترولية مدرجة ضمن الإيرادات الضريبية ، واستنادا لذلك يتخذ الضغط الضريبي مستويات مرتفعة بالنسبة للدول المصدرة للبترول قد تفوق مثيلاتها في الدول المستوردة له .

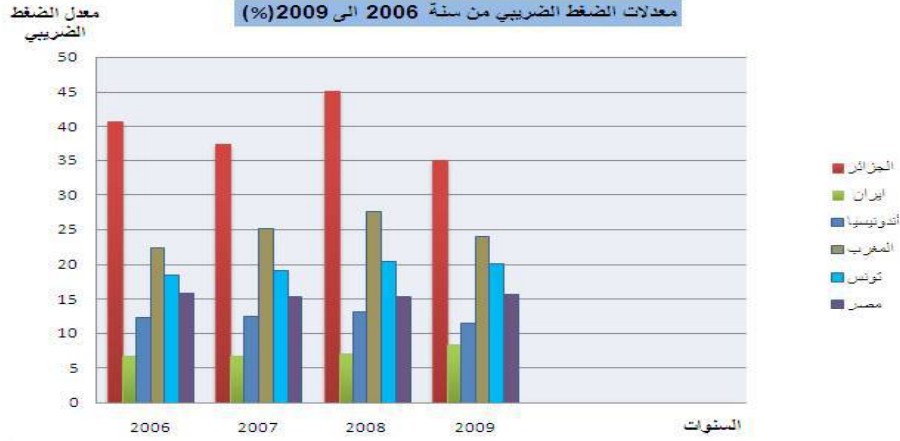
جدول رقم 10 : معدل الضغط الضريبي في بعض الدول الإسلامية :

السنوات						البلد
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
						الدول المصدرة للنفط
37,46	34,27	35	45,11	37,37	40,68	الجزائر
		8,36	7,03	6,65	6,79	إيران
		11,43	13,03	12,42	12,25	اندونيسيا
						الدول المستوردة للنفط
23,8	23,43	23,96	27,57	25,11	22,43	المغرب
14,22	20,01	20,04	20,5	19,12	18,51	تونس
14	14,12	15,66	15,31	15,35	15,83	مصر

المصدر : قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)

SESRIC (BASEIND)

شكل رقم 10: معدلات الضغط الضريبي من سنة 2006 إلى 2009 :



المصدر: قاعدة بيانات البيزند (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية)
SESRIC (BASEIND)

الختاتمة :

من خلال دراستنا لوضعية المالية العامة في الدول الإسلامية لاحظنا وجود تباين في الأرقام الدالة على هذه الوضعية بين مختلف الدول ولعل ذلك راجع إلى النقاط التالية :

بالنسبة للإيرادات: حجم الإيرادات مرتبط بـ :

- مدى فعالية الأنظمة الضريبية في كل دولة .
 - حجم التهرب الضريبي في كل دولة والسياسات المتبعة للحد منه .
 - بالنسبة للنفقات: إن حجم النفقات مرتبط بـ :
 - حجم الاقتصاد يؤثر على حجم النفقات الحكومية .
 - إتباع بعض الدول لسياسة ترشيد النفقات.
 - بعض الدول هي عرضة للتبذير أي تنفق من دون أن يكون لهذا الإنفاق مقابل.
- هذا بالإضافة إلى الاستقرار الأمني والسياسي فهما عاملين يؤثران في وضعية المالية العامة للبلد .

المراجع:

الكتب والمذكرات والبحوث :

- كتاب مالية الدولة للدكتور محمد حلمي مراد، أستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس .
- بوزيدة حميد النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992 إلى 2004)
أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2006/2005
مواقع الانترنت:

<http://www.sesric.org>

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

Statistical ,Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries

<http://www.albankaldawli.org/>

مجموعة البنك الدولي

WORLD BANK GROU

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.oecd.org

صندوق النقد الدولي www.imf.org